



مثخنون بالجراح ولكن لا ينعنون

الدولة تستخدم العنف دون سابق
إنذار ضد المحتجين البحرينيين



منظمة العفو
الدولية



© Amnesty International

منذ منتصف فبراير/شباط والاحتجاجات الجماهيرية السلمية تهز مملكة البحرين الخليجية مطالبة بالإصلاح السياسي. وروياً على ذلك، سعت قوات الأمن في البداية إلى إخماد الاحتجاجات بقسوة، فقتلت سبعة محتجين وأصابت مئات غيرهم وهاجمت العاملين بالخدمات الطبية المساعدة. والأمر يحتاج الآن إجراء تحقيقات سليمة وشفافة تكفل محاسبة المسؤولين والعدالة للضحايا؛ وكذلك التزاماً قوياً من الحكومة باحترام حقوق الإنسان.

خلفية الأحداث

استلهاماً من الاحتجاجات الشعبية في كل من مصر وتونس، قام نشطاء شبكة التواصل الاجتماعي (فيس بوك وتويتر) واثنين من جماعات المعارضة البحرينية بتنظيم «يوم الغضب». وقد خطط المحتجون لهذا اليوم ليتفق مع الذكرى العاشرة للاستفتاء الوطني الذي اعتمد ميثاق العمل الوطني البحريني – والإصلاحات السياسية التي اقترحها الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لإنهاء الاضطرابات الشعبية الواسعة في تسعينات القرن الماضي.

وقد مهدت تلك الإصلاحات لانتخابات مجلس النواب ولتصبح البلاد ملكية دستورية. غير أن المعارضة قاطعت انتخابات عام 2002 احتجاجاً على سلطة مجلس الشورى في الاعتراض على القوانين، وهو المجلس الأعلى للبرلمان، الذي يختارهم الملك بالتعيين المباشر. ونتيجة لذلك تعثر المسار الإصلاحي واستمرت عائلة آل خليفة الحاكمة في السيطرة على الحكومة.

وفي السنوات الأخيرة، حاولت السلطات أن تخنق المعارضة بإغلاق مواقع الانترنت المنتقدة وحظر المنشورات حتى التي تصدرها جمعيات سياسية معترف بها، وبالقبض على منتقدي الحكومة وخصومها. بيد أن، المعارضة استمرت في النمو، خاصة بين الأغلبية الشيعية من السكان، الذين يقولون إن الأسرة المالكة والأقلية السنية قد همشتهم اقتصادياً وسياسياً.

في أغسطس – سبتمبر/آب – أيلول 2010 احتجزت السلطات 23 ناشطاً سياسياً معارضاً ووجهت إليهم الاتهام بدعم وتمويل «الإرهاب».

في 14 فبراير/شباط 2011، تجمع الآلاف من كل أنحاء البحرين. وقد خططوا للسير إلى قلب العاصمة في مسيرة سلمية بعنوان «يوم الغضب» تأييداً لمطالبهم بالعدالة الاجتماعية والمزيد من الحريات. غير أن الاحتجاج السلمي ما لبث أن تحول إلى فوضى عندما لجأت قوات الأمن لاستخدام العنف دون سابق إنذار. وخلال أسبوع، توفي سبعة أشخاص وجرح المئات ووصلت البحرين إلى نقطة حاسمة.

ومنذ ذلك الحين، ومثلما يفعل كثير من الشعوب في بلاد المنطقة المختلفة، يواصل مئات الألوف من البحرينيين المطالبة بالإصلاحات السياسية، بما في ذلك دستور جديد وحكومة منتخبة ونصيباً أكبر من ثروات البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

وفي أعقاب ما ورد عن القتل والانتهاكات الجسيمة الأخرى، زار مندوبون من منظمة العفو الدولية البحرين وكان من بينهم طبيب متخصص في حالات الطوارئ والصحة العامة وكانت الزيارة من 20 إلى 26 فبراير/شباط. وأجرى المندوبون مقابلات مع الشهود على أحداث العنف في منتصف فبراير/شباط ومع الضحايا وأقربائهم والعاملين في المستشفى والمرشحة. كما التقوا بمسؤولين حكوميين ونشطاء حقوق الإنسان. ووجدوا أدلة مزعجة وكريهة على استخدام الجنود وشرطة مكافحة الشغب للقوة المفرطة ضد المحتجين السلميين والعاملين الطبيين.

وقد أنكروا جميعهم هذه الاتهامات وأخبر معظمهم المحكمة بأنهم قد عذبوا. (أنظر تقرير منظمة العفو الدولية؛ القمع في البحرين: حقوق الإنسان على مفترق الطرق. رقم الوثيقة: MDE 11/001/2011)

إن الهجوم العنيف في منتصف فبراير/شباط 2011 قد صدم المتظاهرين لكنه لم يردعهم، بل قوى إرادتهم. واستمرت الاحتجاجات وبدأ المناخ السياسي في البحرين يتحول. وفي نهايات فبراير/شباط أجرى الملك تعديلاً وزارياً شمل تغيير أربعة وزراء. أما ولي العهد الذي أمر الجيش وقوات مكافحة الشغب بالانسحاب من وسط مدينة المنامة في 18 فبراير/شباط، فقد وعد ببدء حوار وطني مع جماعات المعارضة، وقد بدأت المناقشات في أوائل مارس/آذار. وفي 23 فبراير/شباط تم إطلاق سراح النشطاء المعارضين المحتجزين الثلاثة والعشرين في أثناء محاكمتهم. وأصدر الملك عفواً عن حسن مشيمة الأمين العام لمنظمة الحق الذي وجهت إليه غيابياً نفس اتهامات الـ23 ناشطاً، وعاد بموجب العفو من المملكة المتحدة إلى البحرين.

في 3 مارس/آذار، كانت وزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية تزور لندن، وذكرت لمنظمة العفو

«إنهم يهاجمون المحتجين! النساء والأطفال يهرعون من أمامهم وهم يصرخون، وليس أمامهم مفر. شرطة مكافحة الشغب في كل مكان ويهاجمون من كل جانب. جرح الكثيرون. ثمة زعر وفوضى في الدوارة. كل شخص يجري ويصرخ».

أحد شهود أحداث يوم 17 فبراير/شباط في دوار اللؤلؤة، قلب المنامة.



حرجة. ومن بين المصابين أشخاص من العاملين بالخدمات الطبية الذين استهدفتهم الشرطة بينما كانوا يحاولون مساعدة المصابين من المحتجين في الدوار أو على مقربة منه.

وتجمع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الدوار على مقربة من مركز السلمانية الطبي، وسرعان ما انضم إليهم آلاف المحتجين الآخرين.

وفي 18 فبراير/شباط بعد الظهر، حاول بعض المحتجين المسير نحو «دوار اللؤلؤة» لكنهم جوبهوا بشرطة مكافحة الشغب. ووفقاً للتقارير فإن الشرطة انسحبت إلى ما وراء أفراد الجيش، الذين أطلقوا النار على المحتجين دونما إنذار. وقد أصيب عدد منهم إصابات خطيرة وأخذوا إلى مركز السلمانية الطبي.

وفي 19 فبراير/شباط أمر ولي العهد قوات الأمن بالانسحاب من الدوار، وأعاد المحتجون إقامة مخيم الاحتجاج.

الاحتجاجات

بدأ «يوم الغضب» بالعديد من التظاهرات في القرى التي يغلب عليها الشيعة. وفي وقت لاحق تجمعت التظاهرات في «دوار اللؤلؤة» في وسط المنامة. وقد ردت شرطة مكافحة الشغب على الفور مستخدمة القوة المفرطة، فقتلت اثنين من المحتجين في خلال 48 ساعة. وعلى سبيل الاحتجاج أقيمت عشرات من الخيام ورباط ألوف المحتجين في «دوار اللؤلؤة»، وعلقت كتلة الوفاق - كبرى التجمعات السياسية الشيعية - اشتراكها في مجلس النواب، ثم انسحبت من المجلس بالكامل فيما بعد.

وجرت أسوأ أحداث العنف في أثناء الإغارة على المخيمين في الدوار في الساعات الأولى من يوم 17 فبراير/شباط. ففي عملية مخططة ومنسقة بشكل واضح اجتاحت المنطقة حشود من قوات شرطة مكافحة الشغب لإجلاء المحتجين المسالمين ومعظمهم نيام، مطلقة عليهم الذخيرة الحية ومستخدمة الغاز المسيل للدموع والهرات والرصاص المطاطي وبنادق الرش لتفريق جموعهم. ثم قامت الدبابات والعربات المدرعة بإغلاق الطرق المفضية إلى الدوار.

وقد أصيب خمسة أشخاص بجراح مميتة وجرح 250 شخصاً على الأقل، بعضهم بإصابات

الدولية أن 408 سجيناً ومحتجزاً قد أفرج عنهم ولم يتبق سوى 7 أو 8 محتجزين. وقالت إن نائب رئيس الوزراء يقود التحقيق في ما حدث من قتل وسوف يرفع تقريره إلى الملك مباشرة، وأنه قد تم القبض بالفعل على اثنين من أفراد قوات الأمن.

وفي وقت كتابة الوثيقة الحالية في أوائل مارس/ آذار، خففت قوات الأمن من استخدامها للقوة. غير أن الأوضاع ظلت متوترة، ومازال المحتجون معتمدين في خيام في وسط المنامة والتظاهرات تخرج بين الحين والآخر في الأماكن الأخرى، بما في ذلك احتجاجات كبيرة مؤيدة للحكومة يقوم بها البحرينيون السنة. وفي 3 مارس/آذار اشتبك الشباب السني والشيوعي في بلدة حمد جنوب المنامة.

«عند الساعة الواحدة صباحاً بدأوا يفتحون البوابات وخرج الثلاثة والعشرون واحداً إثر واحد. كنا في غاية السعادة لرؤياهم!».

من حديث شقيقة أحد النشطاء المعارضين الثلاثة والعشرين المحتجزين منذ أغسطس/آب - سبتمبر/أيلول 2010 إلى منظمة العفو الدولية في 23 فبراير/شباط 2011.



© Bahrain Center for Human Rights

يسار: جثمان علي عبد الهادي موشيمة يحمله المشيعون لجنازته من المستشفى إلى المقابر، قرية الديه، 15 فبراير/ شباط 2011. وطبقاً للشهود، فإن الناس ما أن تجمعوا عند بوابات المستشفى للاشتراك في الجنازة حتى أطلقت عليهم شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع وبنادق الرش لتفرق جمعهم.



© Amnesty International



© Private

قتل المحتجين

أصابت شرطة مكافحة الشغب والجنود سبعة أشخاص بجراح مميتة في الفترة بين 14 و18 فبراير/ شباط باستخدامها دونما إنذار لقوة قاتلة في التصدي لاحتجاج سلمي مشروع. إن شكل الإصابات المميتة والخطيرة يظهر أن قوات الأمن استخدمت الذخيرة الحية، والتصويب عن قرب، وأطلقت رصاصات متوسطة إلى كبيرة العيار من بنادق ذات قوة دفع عالية ويبدو أنها استهدفت إصابة الأشخاص في رؤوسهم وصدرهم وبطنهم.

علي عبد الهادي موشيمة، 21 عاماً، أصيب بجراح من طلقات متعددة بينما كان في تظاهرة يوم 14 فبراير/ شباط في قرية الديه، شرق المنامة. وتوفي في المستشفى عقب ذلك بوقت قصير.

وفي اليوم التالي، شارك نحو 10 آلاف شخص في جنازته، التي هاجمتها شرطة مكافحة الشغب دونما إنذار مستخدمة الغاز المسيل للدموع وبنادق الرش. وتقدم لقطات الفيديو دليلاً واضحاً على قسوة الشرطة واستخدامها للقوة المفرطة. وذكر أحد نشطاء حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية أنه في ذلك اليوم:

الفتاة إلى اليسار هي خديجة أحمد، 18 عاماً، طالبة طب كانت متطوعة في الخيمة الطبية بالدوار. ووصفت لمنظمة العفو الدولية ما حدث في مطلع السابع عشر من فبراير/ شباط:

«بعد الساعة الثالثة سمعنا صوت طلقات. بعدها مباشرة، وصل إلى الخيمة بعض المصابين يعانون من مشكلات من الغاز المسيل للدموع. ثم ألقت الشرطة أو أطلقت قذيفتي غاز مسيل للدموع داخل الخيمة وأسدت جانب الخيمة. كان الناس يصيحون 'أنقذونا، أنقذونا منهم'».

أما أختها التوأم زينب أحمد (على اليمين)، طالبة إدارة أعمال، وكانت متطوعة في المركز الإعلامي بالدوار، فقالت:

«ثم هاجموا الخيام والخيمة الطبية... وكان الناس يصيحون 'سلمية، سلمية، نحن مسالمون فلانهاجمونا!'... التقطت الحاسوب الصغير وأخذت أجري. كان أحد رجال الشرطة يصبح في بينما كان زميله يضرب أبي بالعصا ضرباً مبرحاً حقاً وهو يحاول أن يحميني. لا أعرف إذا كانت العصي من خشب أو بلاستيك أو معدن لكنها كانت قوية جداً - فضربة واحدة منها هشموا الزجاج الامامي للسيارة».

سيد الوداعي، 24 عاماً، خريج جامعي عاطل عن العمل، روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث له في الساعات الأولى من صباح 17 فبراير/ شباط في «دوار اللؤلؤة»:

«كنت نائماً في الدوار. ودون إنذار هجمت [الشرطة]. أيقظني صديق. رأيت أطفالاً ونساء يصرخون. فذهبت ووقفت بجانبهم. محاولاً حمايتهم. ووصل ما بين 10 إلى 12 جندياً وركلوني وضربوني بالعصي. وكنت على الأرض، أحاول حماية رأسي، وأصرخ، لكنهم لم يتوقفوا. وعندئذ تصنعت الموت لكنهم استمروا بركلون كل موضع في جسمي. ثم توقفوا...»

«كنت أتالم من كل مكان، في ذراعي اليسار، في وركي اليسار، في جميع ساقَي الاثنين، في قصبه ساقَي اليمين، وأصابني جرحان في رأسي احتاجا إلى 8 و12 غرزة كل على حدة. وبقيت 8 ساعات في المستشفى، وكتب الطبيب انفلونزا في السجلات الطبية حتى لا يتسبب في مشكلات».



حسن عبدالله إبراهيم، 75 عاماً، مزارع من بلد القديم، أخبر منظمة العفو الدولية أنه كان يسير في مسيرة سلمية في 18 فبراير / شباط في وسط المنامة عندما أصابته رصاصة في ساقه، فتت العظمة المتحركة في رأس ركبته.



أصابته من مدى قريب، يحتمل أن يكون أقل من مترين. وقتلت الطلقات المصوّبة من مسافة تقل عن سبعة أمتار كل من محمود مكي علي، 23 عاماً وعلي منصور أحمد خضير، 52 عاماً. وتوفي في المستشفى ذلك المساء علي أحمد عبدالله علي المؤمن، 23 عاماً، من جراء جراح مضاعفة أحدثتها طلقات الرش. وتوفي في المستشفى بعد أربعة أيام عبد الرضا محمد حسن، 20 عاماً، وكان الطلقات قد أصابته في رأسه من مدى قريب.

«كان المحتجون السلميون يهتفون 'ارحل يا خليفة' وفي خلال دقائق من بداية الجنازة، هاجمتنا شرطة مكافحة الشغب، وانهمرت الطلقات على المحتجين السلميين وكان الغاز المسيل للدموع في كل مكان. وحمل العديد من الجرحى على عجل إلى المستشفى وكان الكثيرون يصرخون».

وكان من بين المصابين بالطلقات فاضل علي متروك، 32 عاماً. وقد توفي في المستشفى بعد ذلك بقليل. وتصف شهادة الوفاة الجروح المضاعفة بفعل بندق الرش في صدره وظهره. وحسبما ذكرته مجموعة محلية لحقوق الإنسان فقد احتاج أكثر من 20 شخصاً غيره إلى العلاج في المستشفى.

وتوفي خمسة أشخاص آخرون بعد اجتياح شرطة مكافحة الشغب «دوار اللؤلؤة» في الساعات المبكرة من 17 فبراير / شباط. وذكر أحد الشهود الكثيرين لمنظمة العفو الدولية أن شرطة مكافحة الشغب كانت تطلق الرصاص من اتجاهات مختلفة من بينها جسر يعلو الدوار، بينما كان المحتجون يجرون في زعر بحثاً عن ملجأ.

«مازالت شرطة مكافحة الشغب تهاجم كل شخص - نحن نخشى من أنهم سوف يهاجمونا في أي لحظة».

أحد نشطاء حقوق الإنسان البحرينيين يتحدث إلى منظمة العفو الدولية في 17 فبراير / شباط.

عيسى عبد الحسن، 60 عاماً، توفي في التو واللحظة من جرح غائر في رأسه أحدثته طلقة



محمد إبراهيم، 30 عاماً، حارس أمني من أبو قوة، أطلق الجيش النار عليه دون إنذار، بينما كان في المسيرة السلمية المتوجهة صوب «دوار اللؤلؤة» في 18 فبراير / شباط.

«ظننت أنني سأموت».

جميل عبدالله إبراهيم، أحد أفراد الخدمات الطبية ممن ضربتهم الشرطة في 17 فبراير/شباط



مهاجمة العناصر الطبية واعتراض طريقهم

أثناء صباح 17 فبراير/شباط، تعرض أفراد الصحة وهم يحاولون علاج المصابين في «دوار اللؤلؤة» إلى التحرشات والهجمات وفي بعض الحالات إلى إصابات خطيرة. وجرت لقاءات مع أكثر من عشرة من أصحاب المهن الطبية من بينهم عاملون في الإسعاف، وقد أخبروا منظمة العفو الدولية أن شرطة مكافحة الشغب قد هاجمتهم. ولم تكن هذه الهجمات نتيجة أي استفزاز كما لم يكن لها مبرر.

ومن بين هؤلاء المصابين الدكتور صادق العسكري، وهو جراح ساعد في إقامة عيادة متنقلة في الدوار. وقد أخبر منظمة العفو الدولية أن الشرطة أوقفته عند اقترابه من العيادة، وربطت يديه خلف ظهره، ودفعت به داخل حافلة، وسحبت سرواله إلى أسفل، وانهارت عليه باللكمات والضرب بالعصي في سائر جسده، بما في ذلك أعضائه التناسلية. وفي وقت لاحق هدده الضباط وشملت تهديداتهم الاعتداء الجنسي، بينما استمر ضربه.

وعندما أخبر الدكتور صادق العسكري مهاجميه بأنه طبيب، سلطوا ضوء البطارية على قميصه الأبيض ورأوا عليه شارة الهلال الأحمر. عند ذلك أخذوه مع اثنين آخرين إلى الإسعاف. وأصيب الدكتور صادق العسكري بكسر في أنفه، كما أصيبت عينه اليسرى، واشتباه في كسر في الضلوع وكدمات في صدره وبطنه. وقال لمنظمة العفو الدولية:

«هذه الإصابات البدنية سوف تزول لكن الضرر النفسي لن يزول... ما كنت أعتقد أن هذا قد يحدث في البحرين».

جميل عبد الله إبراهيم، أحد العاملين في الإسعاف وقد أصابته الشرطة في 17 فبراير/شباط، والتقطت له هذه الصورة بعد ذلك بخمسة أيام.

الدكتور صادق العسكري يعالج في إحدى المستشفيات من إصابات لحقت به عندما هاجمته الشرطة في «دوار اللؤلؤة» على الرغم من ارتدائه ملابس تشي بكل وضوح أنه من العناصر الطبية.

إساءة استخدام الأسلحة والذخيرة

تمنع المعايير الدولية استخدام القوة المفرطة - وهي قوة غير ضرورية ومفرطة أو لا تتناسب مع الهدف الشرعي الذي يراد تحقيقه أو مع الخطر المائل، إن «مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التي أقرتها الأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل مسؤولي إنفاذ القوانين».

تنصان على أن «استخدام القوة من قبل المسؤولين عن إنفاذ القوانين يجب أن يكون أمراً استثنائياً» وأن استخدام الأسلحة الفتاكة عن عمد غير مسموح به إلا «عندما يكون، على وجه التشديد، غير ممكن تجنبه ومن أجل حماية الأرواح».

في فبراير/شباط 2011 في البحرين استخدمت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع وبنادق الرش والرصاص المطاطي في محاولاتهم لإخماد الاحتجاجات السلمية، واستخدم الجيش الأسلحة النارية لإصابة المحتجين السلميين مستعملاً الذخيرة الحية. لقد تعرفت منظمة العفو الدولية على بعض أنواع الذخيرة التي التقطها الناس في الأحداث المميته التي أعقبت الغارة التي شنتها شرطة مكافحة الشغب على «دوار اللؤلؤة» في مطلع يوم 17 فبراير/شباط.

وشملت هذه الأنواع قذائف الغاز المسيل للدموع والأمريكية الصنع، وطلقات رصاص مطاطي عيار

37 مم أمريكية الصنع، وقنابل الغاز المسيل للدموع فرنسية الصنع، وقنابل يدوية مطاطية للتشتيت فرنسية الصنع وهي تنشط إلى 18 قطعة وتحديث صوتاً هائلاً عند انفجارها. كما تعرفت منظمة العفو الدولية على أسماء 10 دول على الأقل قد سمحت حكوماتها بإمداد البحرين أو رخصت بالتصدير إليها الأسلحة والذخائر وما يتعلق بهما من أجهزة. وتشمل هذه الدول: بلجيكا وفرنسا وألمانيا وأستراليا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد استخدام قوات الأمن البحرينية للقوة ضد المحتجين دونما إنذار، أوقفت حكومة المملكة المتحدة بعض التراخيص لتصدير السلاح إلى البحرين. وعلقت السلطات الفرنسية تصدير الأجهزة الأمنية إلى البحرين.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالشعوب أن تطالب حكوماتها، في حالة توفر أوضاع مماثلة، أن:

- توقف على الفور إمداد الأسلحة، والذخائر (بما فيها الذخيرة) والأجهزة المشابهة مما تستعمله شرطة مكافحة الشغب وقوات الأمن في البحرين؛ و
- إجراء مراجعة عاجلة وشاملة لجميع شحنات الأسلحة والمساعدة في تدريب جيش البحرين وقوات أمنها وشرطة مكافحة الشغب فيها، والتأكد من عدم التصريح بنقل أي أسلحة إلى حيث يوجد خطر مائل من أن هذه الأسلحة سوف تستخدم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.



© Amnesty International

جاسم محمد حسن، أحد العاملين في الإسعاف أصيب بجراح على أيدي الشرطة خلال الاحتجاجات في المنامة، صورت بعد بضعة أيام في 23 فبراير/ شباط 2011.

وكان المساعدون الطبيون جميعهم يرتدون الزي الرسمي. وقال أحدهم وهو جميل عبدالله إبراهيم إن الشرطة سحبته خارج السيارة وبدأت تضربه.

«وكان هناك نحو 12 منهم، يضربونني بالعصي، عصي خشبية سوداء طول إحداها حوالي 60 سنتيمتراً. وخلع بعضهم خوذاتهم كي يضربوني بها».

وفي الساعات الثلاث أو الأربع الأولى من الغارة الصباحية المبكرة على الدوار، تمكنت سيارات الإسعاف بشيء من الصعوبة من نقل 200 حالة إلى المستشفى. وفي خلال هذه الفترة ضرب من العاملين في الإسعاف شخص واحد على الأقل. وحسبما أخبر منظمة العفو الدولية السائق والمساعد الطبي عيسى سلمان:

«في حوالي الساعة السادسة استوقفتني شرطة مكافحة الشغب - وبصحبتي اثنان من المساعدين الطبيين الفلبينيين - عند إشارة مرور ضوئية. وعلى الفور جذبوني خارج السيارة، دون أن ينطقوا بكلمة، وهجم علي أكثر من 20 منهم من جميع الاتجاهات - بالضرب والركل».

وبعد نحو أربع ساعات بعد حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً، مُنعت سيارات الإسعاف من الذهاب إلى منطقة الدوار - ويبدو أن هذا كان نتيجة ما ذكرته وزارة الداخلية خطأ لوزارة الصحة بأن المنطقة قد تم إخلؤها وبأنه لا يوجد هناك مزيد من المصابين - وجرى الاعتداء على المزيد من أفراد الإسعاف.

وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف، أوقفت شرطة مكافحة الشغب رتلاً قوامه خمس سيارات إسعاف.

«اركبوا سيارات الإسعاف ولا تعودوا مرة ثانية. فإذا فعلتم فسوف نقتلكم».

هذه التحذيرات وجهها ضباط إلى العاملين بالإسعاف في 17 فبراير/شباط، حسيماً نكر جاسم محمد حسن وياسر مهدي، وكلاهما ضريته الشرطة وأصابته.

واستمر هجومهم نحو خمس دقائق. وعندما أعيد جميل عبد الله إبراهيم إلى سيارة الإسعاف وجد زميله عيسى سلمان، والدم يسيل على وجهه بعد ضرب ثانٍ في الصباح. فقد ضربه الضباط على رأسه مرتين بكعب بندقية وهدده أحدهم قائلاً: «إذا عدت فسوف أقتلك».

أما جعفر حسن سائق الإسعاف والمساعد الطبي، فقال لمنظمة العفو الدولية:

«وصلنا إلى صفوف الشرطة الذين أحاطوا بنا وحطموا النوافذ بكعوب البنادق وجروني خارج سيارة الإسعاف وضربوني بالعصي في كل مكان، على ذراعي، وكتفي، وركلوني. استغرق ذلك خمس مرات. أنت حمار' كانوا باكستانيين لكنهم سبوني بالعربية».

التحرك المطلوب

نرجو أن تكتبوا على الفور بالعربية والإنجليزية
مناشدين الحكومة البحرينية أن:

■ تتكفل بعدم استخدام القوة المفرطة مرة أخرى
ضد المحتجين السلميين.

■ تحترم وتحمي الحقوق في حرية التجمع
وتكوين الجمعيات والتعبير بما في ذلك حرية
الاحتجاج السلمي وتمتنع عن القبض على الأشخاص
الذين يمارسون حقوقهم.

■ تضمن قيام كل منظمات حقوق الإنسان
والمدافعين عن هذه الحقوق بأعمالهم دون تدخل
سياسي أو إعاقة.

■ تشكل لجنة مستقلة للتحقيق في قتل المحتجين
وشن الهجمات عليهم والهجوم على العاملين الطبيين؛
ونشر النتائج على الشعب؛ ومقاضاة كل من يوجد أنه
مسؤول عن إصدار الأوامر بهذه الهجمات وتنفيذها
والإساءة لحقوق الإنسان.

■ تضمن دفع التعويض المناسب لضحايا
انتهاكات حقوق الإنسان

الرجاء إرسال مناشداتكم إلى:

ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى الخليفة

مكتب صاحب الجلالة الملك

ص.ب. 555

قصر رفاعة ، المنامة، البحرين

فاكس: +973 17664587

أسلوب المخاطبة: صاحب الجلالة الملك

رئيس الوزراء

سمو الأمير خليفة بن سلمان الخليفة

رئيس الوزراء

مكتب رئيس الوزراء

ص.ب. 1000، المنامة، البحرين

فاكس: +973 17533033

أسلوب المخاطبة: سمو الأمير



© Amnesty International

أعلاه: الأخوان علي وأحمد يحملان لافتة مكتوب
عليها «أين حقوق الإنسان؟» أثناء تظاهرة في
فبراير/ شباط 2011.

صورة الغلاف: المظاهرات في دوار اللؤلؤة،
المنامة، 21 فبراير/ شباط 2011.

مارس/آذار 2011
March 2011
رقم الوثيقة:
Index: MDE 11/009/2011
Arabic

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 3 مليون شخص يناضلون في أكثر من
150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية
أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تلقاه من هبات
عامة.



منظمة العفو
الدولية